مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في سورية
اسم الكاتب: د. ياسر بوحسون، خير درويش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4003
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 02:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (28) No (1) 2006

دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية في سورية

الدكتور ياسر بوحسون*
خير درويش**

(قبل للنشر في 2006/5/7)

□ الملخّص □

يتناول هذا البحث وبالتحليل الاقتصادي – القياسي واقع القطاع الصناعي في سورية بالوقت نفسه واقع المصرف الصناعي ودوره في تنمية القطاع الصناعي. من خلال هذه الدراسة توقفنا على أهم المعوقات التي أسهمت بعرقلة تطور القطاع الصناعي، وانعكست سلباً على كفاءته وأدائه الاقتصادي، ومن جهة أخرى قمنا بدراسة الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ضعف أداء المصرف الصناعي وقصور دوره في تنمية القطاع الصناعي في سورية. لنتوصل بنتيجة البحث إلى عدد من الحلول والمقترحات التي يمكن أن تسهم بزيادة فعالية وكفاءة وأداء المصرف الصناعي ليلعب دوراً أكثر فعالية في تنمية القطاع الصناعي، باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية المحركة لباقي القطاعات ولعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: التنمية الصناعية، الناتج المحلي الإجمالي، النسب المالية، الموجودات، المطاليب.

* أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق –سوريا.
** طالب ماجستير– قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – دمشق – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (1)2006
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (28) No (1) 2006

The Role of the Industrial Bank in the Industrial Development in Syria

Dr. Yasser Boohassoon*
Khair Darwish**

(Accepted 7/5/2006)

□ ABSTRACT □

This paper analyzes the status of industrial sector in Syria, and role of the Industrial Bank in developing the industrial sector. It focuses on the most serious obstacles that contribute to hindering the growth of the industrial sector and negatively its economical performance and efficiency. Moreover, the paper tries to explain the main reasons that lead to weakening the developing role of the Industrial Bank. The paper concludes with some suggestions that may help in increasing the effectiveness and efficiency of he Industrial Bank to take its real role in developing the industrial sector. The sector is very important because of its high contribution to the GDP.

Key words: Industrial Development, Gross Domestic Production, Financial Ratios, Assets, Liabilities.

* **Associate Professor, Department of economics. Faculty of Economics. Damascus University, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of economics. Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من دراسته لدور المصرف الصناعي في تنمية قطاع هو من أهم القطاعات الاقتصادية في سوريا،حيث يعتبر القطاع الصناعي محركاً لباقي القطاعات الاقتصادية من خلال مساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي من حيث ما له من ارتباطات أمامية وخلفية تؤثر على عملية التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

إن ما يعطي لهذه الدراسة مبرراتها هو رصدها لواقع القطاع الصناعي في سوريا، وواقع خدمة المصرف الصناعي لهذا القطاع ومحاولتها حل المشكلات التي تعترض هذه المهمة من خلال الإمكانات المتاحة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- دراسة واقع القطاع الصناعي في سورية، دراسة قياسية تحليلية لتسليط الضوء على العوامل المؤثرة في ناتج هذا القطاع.
- دراسة تحليلية لواقع المصرف الصناعي في سورية.
- دراسة مدى مساهمة المصرف في تنمية القطاع الصناعي.
- محاولة حل المشكلات التي تعترض تنفيذ المصرف الصناعي في سورية لمهامه من خلال التوصيات والمقترحات.

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية قصور دور المصرف في تمويل القطاع الصناعي، واقتصار تسليفاته على الآجال القصيرة والمتوسطة، شأنه بذلك شأن أي مصرف تجاري وليس مصرفاً صناعياً يهتم بشؤون التنمية المستدامة، مما أثر سلباً على دوره في تنمية القطاع الصناعي في سورية، ودوره في عملية التنمية الاقتصادية.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على:

- المنهج الاستقرائي لمحاولة إثبات الفرضية، وذلك بالوصول إلى النتائج من خلال حقائق محددة.
- المنهج الاستنباطي في الدراسة النظرية
- المنهج القياسي في دراسة أثر رأس المال والعمالة في الناتج الصناعي، كما ويستعين هذا البحث بالأسلوب الوصفي .

المقدمة:

دلت التجارب التاريخية لعمليات التنمية في العديد من البلدان أن جوهر عملية التنمية الاقتصادية تكمن في تنوع الهياكل والقطاعات الاقتصادية لهذه البلدان من جهة، والتطور المستمر للمحتوى العلمي والتكنولوجي لهذه القطاعات من جهة أخرى.

ونظراً لما يحققه قطاع صناعي فعال من تنوع في اقتصاديات البلدان النامية ورفع المستوى العلمي والتكنولوجي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، بالإضافة إلى ما ينتج عن تلك العملية من إعادة تشكيل منظومة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول، يمكننا أن نعتبر دور الصناعة في التنمية دوراً رائداً وقائداً لباقي القطاعات الاقتصادية.

و القطاع الصناعي في سورية قطاع رائد بتجربته التاريخية وبمساهمته الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي رغم مجموع العوائق والصعوبات التي يعاني منها وسنقوم بهذا البحث بتسليط الضوء على واقع هذا القطاع من خلال دراسة العوامل المؤثرة في نتاجه دراسة قياسية تحليلية مستخدمين البرنامج الإحصائي SPSS للوصول إلى النتائج، كما سنحاول تسليط الضوء على واقع المصرف الصناعي ودوره في تنمية هذا القطاع من خلال دوره في تقديم خدمات مالية لهذا القطاع وذلك دراسة وصفية تحليلية.

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في سورية:

يعتبر القطاع الصناعي في سورية من القطاعات الرائدة والقائدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية المشكلة للناتج المحلي الإجمالي حيث شكل وسطياً34.5% من هذا الناتج خلال الفترة الزمنية المدروسة(2004/1994)[1].

يستهلك هذا القطاع وسطياُ 54% من مجمل الاستهلاك الوسيط ويكّون 30% من صافي التكوين الرأسمالي الثابت ويعمل بهذا القطاع نحو 6% من عمال القطاع العام و17% من عمال القطاع الخاص[2].

وهنا يجدر الذكر أن عدد المشاريع الصناعية المقامة على القانون رقم/10/ من 1991 إلى 2004 هو /1296/ مشروعاً صناعياً من أصل /3681/ مشروعاً هي مجمل المشاريع المشمولة بالقانون ، ويعمل في هذه المشاريع نحو/102647/ عاملاً من أصل /160916/عاملاً هو مجموع عمال محمل المشاريع المشمولة بالقانون المذكور[3].

<u>دراسة أثر رأس المال والعمالة على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية:</u>

سنتناول في هذا المبحث التحليل القياسي لنبين مدى تأثير كل من العاملين المستقلين وهما رأس المال والعمالة على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية من خلال تقدير دالة الناتج الصناعي ودراستها معتمدين على سلسلة زمنية بين العامين (2004/1980)، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) ، حيث تقوم هذه الدراسة باستخدام صيغة (Cobb-Douglas) لدالة الإنتاج في حساب التغيرات بين الناتج الصناعي في سورية والعوامل التي تؤثر في هذا الناتج.

تفيد النظرية الاقتصادية على أن العلاقة بين ناتج أي قطاع اقتصادي وكلاً من رأس المال الذي يعبر عن (التمويل) والعمالة هي علاقة طردية موجبة من خلال أنهما يمثلان أحد عناصر الإنتاج.

وأشارت الدراسات[4] إلى أن دالة الناتج الصناعي تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي من أهمها (رأس المال والعمالة والتقدم التكنولوجي)، وحيث إنه من غير المتاح لنا أن نحصل على أرقام منشورة عن التقدم التكنولوجي

وعامل الإدارة في القطاع الصناعي في سورية فقد اقتصرت هذه الدراسة على المتغيرين المستقلين رأس المال والعمالة لتصبح دالة الإنتاج على الشكل الآتي:

① GDPI =F(C, L) حيث إن:GDPI :الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية.

C : رأس المال المقدر في القطاع الصناعي.

L : عدد العمال في القطاع الصناعي في سورية.

ومن خلال الدالة ① أعلاه سيتم حساب معدل التغير لتلك المتغيرات حيث سنقوم بدراسة أثر كل من تغير رأس المال والعمالة على تغير الناتج الصناعي.

لتتشكل لدينا المعادلة على النحو الآتي :② $G(Y) = \alpha0 + \alpha1G(C) + \alpha2G(L) + Ut$ حيث أن:

G(y): تغير الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية.

G(c): تغير رأس المال المقدر للصناعة في سورية.

G(L) : تغير العمالة في القطاع الصناعي في سورية.

$\alpha1,\alpha2$: مرونات تغير الناتج الصناعي لكل من رأس المال والعمالة.

وسيتم تقدير المعادلة ② باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، وذلك بعد أن يتم تقدير رأس المال في القطاع الصناعي باستخدام طريقة زيادة نسبة رأس المال إلى الناتج [Incremental Capital Output Ratio (ICOR)] [5]:

③ $ICOR =\Sigma Nt/(GDPn-GDPr) = 2747.55/(1096.27-512.7)=4.708$ حيث إن:

Nt: تمثل صافي التكوين الرأسمالي الحقيقي في السنة t

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الثابت) ،(n,r) تمثلان بداية فترة الدراسة (r) ونهايتها (n) .

و يمكن حساب رأس المال للعام 1980 بضرب نسبة(ICOR) التي تساوي(4.708) في الناتج المحلي الإجمالي الثابت لعام 1980، ثم إضافة التكوين الرأسمالي الثابت بشكل تراكمي، وبذلك يمكن حساب رأس المال لبقية سنوات الدراسة ويتضح ذلك في الملحق رقم (1).

ولتقدير رأسمال القطاع الصناعي في سورية نقوم بضرب نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة من سنوات الدراسة(2004/1980) برأس المال المقدر للاقتصاد ككل للسنة نفسها ونحصل على رأس المال المقدر للقطاع الصناعي (C) للفترة المدروسة. بناء على ما سبق تم تقدير المعادلة② وتوصلنا إلى النتائج التالية :

$G(Y) = 3.047 + 0.205G(C) – 0.0002G(L)$

T	0.439	8.952	0.0384 –
p-value	0.665	0.0000	0.705
F	40.073	$_R2$	0.792
Adjust $_R2$	0.773	R	0.890
D.W	1.50	-------	------

ومن خلال نتائج تقدير دالة تغير الناتج الصناعي توصلنا إلى ما يلي :

1.أظهرت النتائج أن معلمة تغير العمالة بالنسبة لتغير الناتج الصناعي هي (– 0.0002)، أي إن تأثير زيادة عامل واحد على القطاع الصناعي السوري هو تأثير سلبي ، أي كلما تغيرت العمالة بمقدار عامل واحد أدى ذلك انخفاض التغير في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي في سورية بمقدار (0.0002) مليون ليرة سورية.

و تفسر هذه النتيجة تأثير ظاهرة البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع العام الصناعي في سورية، حيث أعطت الحكومات المتعاقبة في الفترة المدروسة وما قبلها أولوية الهدف الاجتماعي على الهدف الاقتصادي في القطاع العام بشكل عام والصناعي بشكل خاص فازداد مستوى العمالة في هذا القطاع عن الحد المطلوب، مما أثر على كفاءة أدائه الاقتصادي مما انعكس سلباً على ربحية وعائدية هذا القطاع وهذا ما نراه واضحاً بتراجع الأداء الاقتصادي للكثير من مؤسساتنا الصناعية وليس هذا وحسب بل إن بعضاً منها يعاني من خسائر اقتصادية مزمنة يصعب تجاوزها عند هذا المستوى من العمالة .

2.أوضحت النتائج أن معلمة تغير رأس المال بالنسبة لتغير الناتج الصناعي كانت (0.205) وهذا يعني أنه كلما تغير رأس المال المستخدم في القطاع الصناعي بمقدار مليون ليرة سورية واحد كلما أدى ذلك إلى زيادة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.205 مليون ليرة سورية، وهذه النتيجة تتوافق والنظرية الاقتصادية حيث تظهر تأثير إيجابي لرأس المال في القطاع الصناعي في سورية على ناتج هذا القطاع ، وهذه المعلمة أيضاً ذات دلالة إحصائية عالية يظهر ذلك من خلال p.Value التي تساوي (0.000).

3.لقد توصلنا في تحليلنا إلى أن قيمة (F=40.73)، مما يوضح أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية وأن قيمة (R2=0.80)و هذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 80%، وهذا يوضح أن هناك متغيرات مستقلة أخرى تؤثر في المتغير التابع لكن تأثيرها لا يتجاوز 20% ويمكن أن تكون بعض هذه العوامل هي عوامل الإدارة الفنية والتقدم التكنولوجي والتي (و كما أوضحنا سابقاً) ليس لها أرقام منشورة يمكننا الاعتماد عليها، كما وأظهرت هذه الدراسة أخيراً أن قيمة Durbin-Waltson هي (1.5) أي انه ليس لدينا مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

و بناءً عليه تقودنا هذه الدراسة إلى نتيجة القول إن فائض العمالة في القطاع الصناعي لها أثر سلبي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة للإنتاج وانخفاض إنتاجية العامل الأمر الذي يؤثر سلباً على كفاءة الأداء الاقتصادي لهذا القطاع ، وأن لعامل التمويل الأثر الإيجابي المرجح نسبياً في تطوير عمل وإنتاج هذا القطاع. انطلاقاً من هذه النتيجة سنقوم في المبحثين القادمين بدراسة دور المصرف الصناعي في سورية وعلاقته بالنتيجة التي توصلنا إليها في هذا المبحث.

المبحث الثاني: دراسة المصرف الصناعي في سورية(دراسة تحليلية):

أُحدث المصرف الصناعي السوري في عام 1959 بالمرسوم رقم1958/177 والمرسوم رقم 31 لعام1959.

ويعتبر المصرف الصناعي أحد المصارف الخمسة المتخصصة في سورية وتأسس برأسمال قدره 12.5 مليون ليرة سورية، وتدرج بالارتفاع إلى أن وصل في عام 1990 إلى 100 مليون ليرة سورية ، ثم تطور رأس مال المصرف بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى للتخطيط رقم 314 تاريخ 12/31/ 1990 إلى 250 مليون ليرة سورية، وازداد في 1996 إلى 350 مليون ليرة سورية بموجب قرار رئيس المجلس الأعلى للتخطيط رقم 181 تاريخ 1996/6/11. ثم تمت زيادة رأس مال المصرف الاسمية بمبلغ 650 مليون ليرة سورية ليصبح مليار ليرة سورية[6]، وأخيراً تمت زيادة رأس ماله الاسمي 500 مليون ليصبح مليار ونصف بموجب القرار رقم 525 تاريخ 2003/12/24 .

و يقدم المصرف أنواع متعددة من التسهيلات الائتمانية لعملائه من القطاع العام والمشترك والتعاوني والخاص من قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للصناعيين وحديثي التخرج الذين يحصلون على ترخيص أصولي بإقامة حرفة إنتاجية أو منشأة صناعية تتناسب واختصاص كل منهم ، كما ويقوم المصرف بفتح الحسابات الجارية المدينة

وبحسم السندات التجارية والصناعية. ويقدم المصرف بعض الخدمات المالية مثل قبول الودائع وإصدار الشيكات وتحصيل السندات وإبداء المشورة الفنية وتقديم المعلومات وفق أحكام نظام عملياته [7].

المطلب الثاني: <u>مصادر تمويل المصرف الصناعي السوري:</u>

تتكون مصادر التمويل لدى المصرف من رأسماله المدفوع والاحتياطيات والودائع تحت الطلب والودائع لأجل والتوفير بالإضافة إلى الأموال المستقرضة من مصرف سورية المركزي عن طريق تجهيز القروض وإعادة حسم السندات لديه وإلى القروض الداخلية والخارجية. والجدول الآتي يبين تطور مصادر التمويل لدى المصرف :

الجدول رقم (1) تطور مصادر تمويل المصرف الصناعي السوري (2003/1994) (مليون ليرة سورية) [6]

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رأس المال	230	230	235	236	239	246	257	272	293	352
الاحتياطيات	43	58	67	70	76	144	166	181	203	250
الودائع	3411	3383	3623	4173	4785	4963	5225	7324	9103	14275
التجهيزات لدى المركزي	401	389	260	114	84	11	29	20	151	147
الأموال المستقرضة	770	731	691	650	610	610	610	944	686	1328
المصارف لأجل	---	---	800	600	200	---	---	---	----	----
المجموع	4855	4791	5676	5843	5994	5974	6487	8741	10436	16352

إذاً تتألف المصادر المالية للمصرف الصناعي من:

- الأموال الخاصة وهي رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة .
- المصادر الخارجية والتي تشمل على نحو رئيس الأموال المستقرضة من مصرف سورية المركزي والقروض من مؤسسات مالية أخرى مثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية السورية ومصرف التسليف الشعبي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .
- الإيداعات من العملاء والتي يقبلها المصرف وفقاً للقواعد المحددة في نظام عملياته[7].
- ما يصدره المصرف من أسناد القرض وما يستلفه من مصرف سورية المركزي .

ويبين الجدول السابق بنية المصادر المالية للمصرف الصناعي خلال الأعوام 2003/1994 حيث بلغ رأس مال المصرف/230/ مليون ليرة خلال عامي 1995/1994 وقد طالبت الإدارة بزيادة رأس المال إلى /350/ مليون ليرة سورية في عام 1996. وقد سمحت وزارة المالية بزيادة في رأس المال تدفع خلال 20 سنة من خلال استيفاء الاحتياطيات ، إلا أن الاحتياطيات كانت في نهاية عام 1995 حوالي /57/ مليون ليرة سورية دون أخذ الأرباح الموزعة بالاعتبار/44/مليون ليرة سورية والتخفيضات والودائع /711/ مليون ليرة سورية وبالمجمل فإن هذه البنود تصل إلى 6% من إجمالي الأموال. وفي عام 1997 بلغ رأس مال المصرف /236/ مليون ليرة سورية ثم ازداد إلى /239/ مليون ليرة سورية في عام 1998. وازداد إلى أن وصل في 2002 إلى /293/ مليون ليرة سورية، و/352/ مليون ليرة سورية في 2003، وقد أوصى مجلس النقد والتسليف بزيادة رأسمال المصارف المتخصصة ومنها المصرف الصناعي إلى 1.5مليار ليرة سورية دُفع منها إلى الآن ما يقارب /500/ مليون ليرة سورية[8].

• المصادر الخارجية (الأموال المستقرضة) : وتشمل على نحو رئيس الأموال المستقرضة من المصرف المركزي والقروض المستلمة من مؤسسات مالية أخرى منها محلي (مؤسسة التأمينات الاجتماعية السورية) وخارجية (الصندوق الكويتي للتنمية) وازدادت هذه الأموال من /770/ مليون ليرة سورية في 1994 إلى /1328/ مليون ليرة سورية في 2003 بمعدل زيادة سنوية قدرها 7.3%.

• تظهر الأرقام تراجع اعتماد المصرف على التجهيزات لدى المصرف المركزي حيث تناقصت هذه الأموال من /401/ مليون ليرة سورية في 1994 إلى /11/ مليون ليرة سورية في 1999 لتعاود الارتفاع إلى/147/ مليون ليرة سورية في 2003، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض في الفترة بين 2000/1996 إلى حالة الكساد التي كان اقتصادنا يمر بها.

• نلاحظ أن المصرف يعتمد على ما تقل نسبته عن 70% من مصادر تمويله على الودائع. وهنا يجدر الذكر أن الودائع في الجهاز المصرفي الحكومي السوري لا تحكمها أية منافسة تذكر حيث تطبق عليها القوانين نفسها بغض النظر عن تخصص المصرف لذلك فإن للمواطن السوري الحرية التامة في وضع أمواله في المصرف الذي يشاء حسب توزع فروع المصرف في مناطق سورية .و إذا ما درسنا توزع الودائع حسب القطاعات فإن الجدول الآتي يظهر لنا :

جدول رقم (2) توزع ودائع المصرف حسب القطاعات (2003/1994) (مليون ليرة سورية)[6]

العام	قطاع عام	%	قطاع مشترك	%	قطاع تعاوني	%	قطاع خاص	%	المجموع	%
1994	1716	50.3	18	0.5	18	0.5	1659	48.7	3411	100
1995	1635	48.4	32	0.95	15	0.44	1701	50.21	3383	100
1996	1579	43.6	130	3.6	21	0.6	1893	52.2	3623	100
1997	2030	48.6	15	0.4	34	0.8	2094	50.2	4173	100
1998	2378	49.7	13	0.3	28	0.6	2366	49.4	4785	100
1999	2231	44.9	32	0.6	23	0.5	2677	53.9	4963	100
2000	1981	37.9	14	0.3	21	0.4	3409	62.2	5425	100
2001	3195	43.62	16	0.22	23	0.31	4090	55.85	7324	100
2002	4140	45.5	17	0.2	59	0.6	4887	53.7	9103	100
2003	7551	52.9	13	0.1	71	0.5	6640	46.5	14275	100

إن ودائع المصرف الصناعي تتشكل بمعظمها مناصفةً بين القطاع العام والخاص حيث لا تشكل ودائع باقي القطاعات تلك النسبة المؤثرة. من الملاحظ انخفاض ودائع القطاع العام في عام 2000 لصالح ودائع القطاع الخاص التي شكلت في ذلك العام نسبة 62.2% من مجمل ودائع المصرف في حين عاودت ودائع القطاع العام للارتفاع في عام 2003 لتصل إلى 53% تقريباً من مجمل ودائع المصرف.

المطلب الثالث: <u>دراسة تطور نشاط المصرف الصناعي</u>:

بعد دراسة مهام المصرف ومصادر تمويله يمكننا دراسة تطور نشاط المصرف الصناعي في سورية خلال الفترة 2004/1995 والتي تظهر من خلال الجدول التالي :

أهم أعمال المصرف خلال الفترة /1995-2004/[6] بملايين الليرات السورية

البيان / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رأس المال المدفوع	230	235	236	239	246	257	272	293	352	1028
قيمة الودائع	3383	3623	4173	4785	4963	5225	7324	9103	14475	22567
توزيع الودائع على القطاعات القطاع العام	1635	1579	2030	2378	2231	1981	3195	4140	7551	----
الخاص	1701	1893	2094	2366	2677	3209	4090	4887	6640	----
المشترك	32	130	15	13	32	14	16	17	13	----
التعاوني	15	21	34	28	23	21	23	59	71	----
التوظيفات *	3882	3825	3858	3683	3908	5145	6366	7943	17977	23176
عدد الفروع	14	15	17	17	17	17	17	17	17	17
عدد العمال (عامل)	493	486	498	528	543	550	662	656	690	726
الأرباح الإجمالية	73	47	16	29	35	54	76	107	235	702.5
الأرباح الصافية	58	33	11	20	20.8	32	45.6	64.4	129.5	386.3

نلاحظ من خلال الجدول:

- إن رأس مال المصرف المدفوع قد ارتفع خلال الفترة المدروسة من (230) مليون ل.س في عام /1995/ إلى (325) مليون ل.س في عام /2003/ ، ثم ازداد بشكل كبير في عام /2004/ حيث وصل إلى (1028) مليون ل.س وكان معدل الزيادة السنوية حوالى (35%) تقريباً.
- حجم الودائع ازداد من (3383) مليون ل.س في عام /1995/ إلى (22567) مليون ل.س في عام /2004/ حيث ازداد في آخر عامين ازدياداً كبيراً ، وكان معدل التطور السنوي الوسطي (55%) تقريبا .
- تركزت مصادر الودائع من القطاعين العام والخاص وبشكل كبير متساوي تقريباً إلا في بعض السنوات ولم تكن ودائع القطاعين التعاوني والمشترك بذات الأهمية .
- تطور حجم توظيفات المصرف من عام /1995/ حيث كان (3882) مليون ل.س إلى عام /2004/ حيث وصل إلى (23176) مليون ل.س بواقع زيادة سنوية نسبتها (57%) تقريباً وشملت أرقام التوظيفات في الجدول كلا من القروض والسلف بنوعيها ومحفظة الأوراق المالية المحسومة وحسابات مدينة أخرى .

* هنا نقصد بها (القروض والسلف + محفظة الأوراق المالية المحسومة + حسابات مدينة أخرى).

- لم تزداد فروع المصرف بعد عام /1997/ حيث وصلت إلى (17) فرعاً فقط لا غير.
- تطور عدد موظفي المصرف من (493) موظفاً في /1995/ إلى (726) موظفاً في عام /2004/ أي بزيادة (23) موظفاً سنوياً .
- تذبذبت الأرباح الإجمالية للمصرف الصناعي صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة حيث كانت (73) مليون ل.س في عام /1995/ ، وانخفضت إلى (16) مليون ل.س في عام /1997/ وعاودت الارتفاع لتصل في /2004/ إلى (702.5) مليون ل.س ، ونفس التحليل ينطبق على الأرباح الصافية بطبيعة الحال فقد كانت (58) مليون ل.س في عام /1995/ ووصلت إلى (11) مليون ل.س في عام /1997/ وارتفعت إلى (386.3) مليون ل.س في عام /2004/ .

المطلب الرابع: دراسة كفاءة الأداء الاقتصادي للمصرف الصناعي من خلال (النسب المالية، والتحليل الشامل لبنود ميزانية المصرف):

1) دراسة النسب المالية : يمكننا دراسة كفاءة عمل المصرف من خلال النسب المالية[9] والتي سوف ندرس بها نسب السيولة ومعدلات ملائمة رأس المال ومعدلات توظيف الأموال[10] ونسب الربحية وستقتصر الدراسة على إدراج هذه النسب ضمن الجدول الآتي*:

جدول رقم (3) دراسة النسب المالية للمصرف الصناعي السوري خلال الفترة /1995-2004/

الأعوام / النسب	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
1- نسب السيولة النقدية	25.7	40.3	38.9	36.7	26.7	13.2	36	22.8	7.4	15.3
أ- نسب الرصيد النقدي										
ب- نسب السيولة القانونية	39.6	52.6	53.2	57.8	54.8	43.4	67.6	57.5	33.4	39.5
2- معدلات ملائمة رأس المال :	10.2	9.24	7.6	7	7.05	7.3	5.8	5.3	4.6	7.7
أ- قدرة المصرف على رد الودائع من حقوق الملكية .										
ب- معدل الأصول الخطرة	11.8	13.4	13.8	17	17.4	13.8	13.3	11.7	5.02	9.6
ج- معدل مخاطر التوظيف	16.4	21.5	26	37.6	39.4	27.5	34.2	25.7	10.2	19.6
د- حقوق الملكية إلى مجموع الأصول	5.8	4.3	4.3	4.4	4.6	4.7	3.7	3.7	2.9	5.5
3- معدلات توظيف الأموال :	86.7	68.7	55	41.4	40.4	53.2	43.8	45.7	91.7	79.5
أ- معدل إقراض الودائع										
ب- معدل توظيف الودائع	95.4	78.5	64	50.1	50.1	63	51.3	54.2	97.1	86.3
ج- معدل توظيف الأموال	54.2	36.6	35.8	31.7	32.9	40.5	32.7	37.6	62.3	62.2
4- نسب الربحية :	25.2	14	4.7	8.4	8.5	12.4	16.9	21.8	36.6	37.5
أ- معدل العائد على رأس المال المدفوع										
ب- معدل العائد على الودائع	1.7	0.91	0.26	0.42	0.42	0.61	0.63	0.7	0.9	1.7
ج- معدل العائد على الموارد	0.97	0.42	0.15	0.26	0.27	0.4	0.4	0.49	0.58	1.3

* لم نقم بإدراج قوانين النسب لكي لا يطول البحث كثيراً.

نلاحظ من خلال دراسة النسب المالية للمصرف الصناعي السوري خلال فترة الدراسة الممتدة من /1995-2004/ إلى أنه كان هناك تقلبات حادة في بعض النسب خلال فترة الدراسة وهذا طبيعي خلال عشر سنوات.

- أن نسب السيولة انخفضت إلى أدنى نسبة لها في عام /2003/ حيث وصلت نسبة الرصيد النقدي إلى (7.4%) ونسبة السيولة القانونية إلى (33.4%) وهذا يعني مما يعنيه أن حجم الودائع في عام /2003/ قد ارتفع بشكل عام هذا من جهة والنقدية الجاهزة لدى المركزي وفي صندوق المصرف قد انخفضت نسبياً من جهة أخرى من خلال التوسع توظيف الأموال في العام نفسه.

وتتسحب هذه الملاحظة أيضا على معدلات ملائمة رأس المال حيث أخذت نسب معدلات رأس المال الأربعة أدنى قيم لها في /2003/ وهو لا يتناقض مع ما ذكر في الأعلى

- بالنسبة لمعدلات ملائمة رأس المال : نلاحظ أن متوسط قدرة المصرف على رد الودائع من حقوق الملكية خلال فترة الدراسة كانت (7.2%) حيث ارتفعت هذه النسبة بأعلى مستوياتها في عام /1996/ حيث كانت (9.24%) بينما انخفضت إلى أدنى مستوياتها (4.6%) في عام /2003/ .
- أما معدل الأصول الخطرة فكان (12.7%) خلال فترة الدراسة حيث تتراوح بين أعلى مستوياتها (17.4%) في عام /1999/ وأدنى مستوى له (5.02%) في عام /2003/ ومن مكونات هذه النسبة نجد أن هناك تفاوت كبير في نسبة القروض والسلف الممنوحة من حقوق الملكية خلال فترة الدراسة ناتج عن تفاوتاً إجمالياً مبلغ القروض والسلف الممنوحة من قبل المصرف خلال الفترة .
- إن معدل مخاطر التوظيف قد تراوح بين أعلى مستوى لها (39.4%) في عام /1999/ وأدنى مستوى (10.2%) في عام /2003/ بمتوسط (25.8%) .
- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول فتراوحت بين (5.8%) في عام /1995/ و(2.9%) في عام /2003/ بمتوسط (4.4%) خلال فترة الدراسة كلها .
- بالنسبة لنسب الربحية : تراوح معدل العائد على رأس المال المدفوع بين (37.5%) في عام /2004/ و(4.7%) في عام /1997/ بمتوسط ربحية (18.6%) خلال فترة الدراسة .
- ومعدل العائد على الودائع تراوح بين (1.7%) في عام /1995/ و/2004/ و(0.42%) في عام /1998/ و/1999/ بمتوسط حسابي (0.8%) خلال فترة الدراسة .
- أما معدل العائد على الموارد فتراوح بين (0.15%) في عام /1997/ و(1.3%) في عام /2004/ بمتوسط (0.5%) خلال فترة الدراسة .
- نلاحظ أيضا أن أعلى نسب وصلت إليها معدلات توظيف الأموال الثلاثة هي نسب العام /2003/ وأيضا هذا نتيجة لا تتناقض مع الملاحظات السابقة مع العلم أن معدلات توظيف الأموال في المصرف الصناعي السوري كانت بشكل عام منخفضة نسبياً حيث لم تتجاوز نسبة إقراض الودائع بالمتوسط خلال فترة الدراسة (60%) من إجمالي الودائع ، أي أن (40%) من الودائع بالمتوسط كان معطلا طوال فترة الدراسة ، ومتوسط معدل توظيف الودائع خلال فترة الدراسة كان (69%) أي أن حوالى (30%) من الودائع لم تستثمر لا في القروض والسلف ولا في الاستثمارات المالية والمساهمات ولم يتجاوز متوسط معدل توظيف الموارد خلال فترة الدراسة (42.6%) أي أن (58%) من الموارد كان معطلاً خلال فترة الدراسة كلها وهي نسب منخفضة نسبيا بشكل عام ويجب على المصرف استغلال موارده بشكل

أفضل إذ ليس من المنطقي في العمل المصرفي أن تكون متوسط نسبة إقراض الودائع بين العامين /1995-2002/ (54%) فقط بالوقت الذي يعاني فيه القطاع الصناعي بشكل عام من ضعف في التمويل المصرفي وجل الاستثمارات المصرفية تمول عن طريق الأموال الخاصة للمستثمرين ، حيث لم تتجاوز نسبة إقراض القطاع الصناعي في تلك الأعوام من مجمل التسليفات المصرفية (2.7%) بينما كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تفوق (30%) بالمتوسط .

دراسة تحليلية لميزانيات المصرف الصناعي:

من خلال الدراسة التحليلية الشاملة لميزانيات المصرف الصناعي في سورية وباعتماد السلسلة الزمنية السابقة الذكر نفسها. وجدنا ما يلي [أنظر الملحق رقم (2)]

أولا: في حساب الموجودات :

نجد أن التوظيفات النقدية التي تحتوي محفظة الأوراق التجارية المحسومة والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية والحسابات الجارية المدينة بضمانات شخصية قد تذبذبت خلال الفترة الدراسة صعوداً وهبوطاً، لكن بشكل عام يمكن ملاحظة طورين خلال فترة الدراسة حافظت التوظيفات النقدية على استقرارها النسبي خلال الفترة /1995-1999/ بمتوسط (2600) مليون ل.س بينما بدأت ترتفع هذه التوظيفات من /2000/ إلى /2004/ بمتوسط ارتفاع (3840) مليون ل.س سنوياً وكان متوسط هذه التوظيفات خلال الفترة الممتدة من /2000-2004/ (10577) مليون ل.س سنوياً في القطاع الصناعي تتألف من[11] القروض القصيرة الأجل والتي لا تتجاوز العامين لتحويل رأس المال وشراء المواد الأولية وتأمين مستلزمات الإنتاج ومن القروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل تأسيس للأغراض الصناعية أو شراء الآلات أو التجهيزات ومن الحسابات الجارية المدينة وحسم السندات لتمويل رأس المال العامل وشراء المواد الأولية والملحق رقم (3) يبين تطور توظيفات المصرف حسب نوع التسهيل المصرفي للفترة الزمنية الممتدة من /1995-2004/ .

نلاحظ من خلال الملحق تركز اهتمام المصرف بالقروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل بنسب لا تقارن مع القروض الطويلة الأجل وإذا ما قورنت القروض القصيرة الأجل من جهة والمتوسطة الأجل من جهة أخرى نجد أن القروض القصيرة الأجل لها الأهمية النسبية العظمى ، أي أن المصرف يعطي أهمية للقروض التي لا تتجاوز العامين على حساب القروض المتوسطة والطويلة الأجل فان المصرف يقوم بتمويل الصناعات الصغيرة ذات الدورة السريعة لرأس المال ، ولا يولي اهتمام للمشاريع الصناعية الكبيرة ذات الأهمية الاستراتيجية على الصعيد الاقتصادي الكلي وكما أنه نسي أو تناسى المتطلبات الخاصة بتمويل القطاع الصناعي والتي من أهمها تمويل طويل الأمد ولا يعمل المصرف الصناعي كمصرف تنموي بل يتخذ عمل المصارف التجارية .

وإذا أردنا دراسة توظيفات المصرف الصناعي حسب القطاعات فإننا نجد بناء على الملحق رقم (4) م الذي يبين تطور توظيفات المصرف حسب القطاعات للأعوام /1995-2003/[6]:

أن توظيفات المصرف قد تركزت في القطاع الخاص والحرفي حيث لم يتجاوز التوظيف في القطاع العام بالمتوسط (180) مليون ل.س خلال فترة الدراسة في حين كان يتجاوز (6000) مليون ل.س بالمتوسط في القطاع الخاص والحرفي ويعود السبب في هذا التوسع في التوظيف في القطاع الخاص لمجموعة عوامل منها وليست كلها

صدور قانون الاستثمار رقم (10) عام /1991/ وهذا التوجه برأي صحيح لأننا كلنا نعلم ما وضع القطاع الصناعي العام في سوريا وأن أغلب مؤسساته غير كفؤ اقتصاديا .

ثانيا : في حساب المطاليب :

في حساب ودائع المصرف نجد أن الودائع قد تطورت خلال فترة الدراسة من (3383) مليون ل.س في /1995/ إلى (14275) مليون ل.س في عام /2003/ إلى (22567) مليون ل.س في عام /2004/ أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره (57%) عن /1995/ .

وفي دراسة توزع الودائع على القطاعات، فإننا نجد من خلال الملحق أن حجم ودائع القطاع العام في عام /1995/ هي (1.6) مليار ل.س وتذبذبت ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل طفيف خلال الفترة /1995-2000/ بحيث لم تتجاوز (2.5) مليار ل.س في حين أخذت بالارتفاع بشكل ملحوظ بعد /2000/ لتصل في /2003/ إلى (7.6) مليار ل.س .

وتطور حجم ودائع القطاع الخاص حيث بلغت في عام /1995/ (1.7) مليار ل.س ثم أخذت بالارتفاع التدريجي ووصلت في /1996/ إلى (1.9) مليار ل.س وارتفعت الفترة /1997-2000/ إلى أقل من (3) مليار ل.س وفي عام /2001/ بلغت حوالى (4.1) مليار ل.س وفي عام /2002/ وصلت إلى (4.9) مليار ل.س وأخذت أعلى مستوى لها في عام /2003/ (6.6) مليار ل.س ولم تتوافر حتى الآن أرقام تفصيلية عن /2004/ .

ومن جهة الأرباح فيبين الملحق رقم (5) تطور الأرباح خلال الأعوام /1995-2003/[6] :

نلاحظ من خلال دراسة واقع الميزانيات الختامية المتعاقبة للمصرف الصناعي للفترة المدروسة، لأنه كان هناك انخفاض في الأرباح ما بين الأعوام /1995-1997/ وبنسب انخفاض كبيرة نسبياً وصلت بالمتوسط إلى (51%) انخفاضاً ثم عاودت الأرباح إلى الارتفاع من عام /1998/ بنسب ارتفاع متزايدة نوعا ما ووصلت ذروتها في عام /2004/ حيث كانت نسبة ارتفاعها عن /2003/ ما يعادل (200%) تقريبا ووصلت الأرباح الإجمالية إلى (702.5) مليون ل.س ويعود السبب في كل ذلك إلى زيادة حجم التوظيفات في المصرف الصناعي بشكل عام لكن هنا يجب أن ، نلاحظ أن إدارة المصرف غير معنية بتعظيم الربح ما دامت عملية إعادة التمويل الوظيفي من قبل المصرف المركزي سوف تزود أي نقص في السيولة وتحمي من الإفلاس ، إذ إن حتى مجمل الأرباح غير كافية لزيادة رأس المال المدفوع أو إمداد المصرف بأموال كافية.

المبحث الثالث: دور المصرف الصناعي في تنمية القطاع الصناعي في سورية

في البداية لا بد من التأكيد على أن القطاع الصناعي في أي بلد يجب أن يستحوذ على الاهتمام المناسب، خاصةً بالتمويل الكافي والمناسب من حيث حجم القروض الممنوحة ومدتها ،لأنه قطاع تنموي رائد لعدة أسباب نذكر منها :

1. القيم المضافة التي ينتجها، والتي يتفوق بها على أي قطاع آخر .
2. الارتباطات الأمامية والخلفية التي تنشأ مع نشوء أي مشروع صناعي والأثر الإيجابي الذي تخلفه هذه الارتباطات على مجمل القطاعات الأخرى .
3. توفير وتزويد الاقتصاد بالقطع الأجنبي إما من خلال التصدير أو من خلال إحلال المستوردات .

وأوضحت الدراسة القياسية التي قمنا بها في المبحث الأول أن لعامل تمويل القطاع الصناعي في سورية الأثر الأكبر والرائد في تنمية وتطوير هذا القطاع حيث أظهرت هذه الدراسة الأثر الإيجابي لزيادة تغيرات رأس المال المستخدم على زيادة تغيرات ناتجه. وسنحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على مدى مساهمة المصرف الصناعي في تمويل وخدمة هذا القطاع. والجدول الآتي يظهر لنا ناتج القطاع الصناعي في سورية ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من جهة والتسليفات التي منحها النظام المصرفي في سورية لهذا القطاع ونسبة هذه التسليفات من إجمالي التسليف المصرفي خلال الفترة من 1994 على 2004 .

جدول رقم (4) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وحصته التسليفية [1]

السنوات	الناتج الصناعي مليون ل.س	نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي %	التسليفات الممنوحة للقطاع الصناعي (مليون ل. س)	نسبة هذه التسليفات من مجمل التسليف المصرفي %
1994	225398	26	4387	2.2
1995	266524	27	4847	2.4
1996	405377	34	4125.3	1.9
1997	496208	38	5908.7	2.5
1998	513095	36	4949	2.1
1999	561824	39	5171	2.03
2000	611948	39	6437	2.4
2001	585349	36	8333	3.1
2002	608748	35	9627	3.9
2003	640372	35	19840	6.9
2004	707990	35	26052	7.9

يتضح لدينا من الجدول السابق أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض خلال سنوات الدراسة عن 26 % وذلك في عام 1994، في حين لم تتجاوز نسبة التسليفات الممنوحة لهذا القطاع خلال نفس الفترة 7.9 % في عام 2004.

يظهر لنا من خلال هذه النتائج أن المصرف الصناعي في سورية لم يسهم بشكل فعال في تنمية القطاع الصناعي من خلال المساهمة في تمويله، بل مازال هذه القطاع يعتمد بنسبة كبيرة على مصادره الذاتية في تمويل استثماراته، الأمر الذي حد من تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وأضاف عائق على العوائق والصعوبات التي يعاني منها.

من جهة أخرى، إن دراسة تطور توظيفات المصرف الصناعي حسب مدة القرض تظهر لنا الأهمية النسبية للقروض قصيرة الأجل، أي إن المصرف يمنح القروض القصيرة الأجل والتي لا تتجاوز مدتها عن العامين على حساب القروض المتوسطة والطويلة الأجل الأمر الذي يقودنا للاستنتاج أن المصرف الصناعي في سورية يعمل كمصرف تجاري يمول العمليات التجارية الصغيرة وليس المشاريع الصناعية الكبيرة التي تتطلب قروض طويلة الأجل بأحجام كبيرة (وفي مثل هذه الظروف من غير الممكن تقبل فكرة تحويل المصرف الصناعي إلى مصرف تنميه – كما هو مخطط – دون إعادة هيكلة شاملة لكل نشاطات المصرف القائمة حالياً) والجدول الآتي يوضح هذه النتيجة :

قروض المصرف الصناعي في سورية حسب الآجال (1994–2004) بملايين الليرات السورية [1]

	قصيرة الأجل	%	متوسطة الأجل	%	طويلة الأجل	%	المجموع	%
1994	1374	37	2299	62	26	1	3699	100
1995	984.4	33.6	1911.2	65.2	36.4	1.2	2932	100
1996	1107.7	45.2	1312.1	53.5	30.7	1.3	2450.5	100
1997	1189	52.7	1045	46.3	23	1	2257	100
1998	1189	60	772	39	16	1	1977	100
1999	1247	62.8	720	36.2	20	1	1987	100
2000	1901.4	68.4	872.6	31.4	5.5	0.2	2779.5	100
2001	1401	44.4	1413	44.8	341	10.8	3155	100
2002	2241	57.2	1670	42.6	8	0.2	3919	100
2003	9441	72.1	3364	25.7	284	2.2	13089	100
2004	11174	67.7	5157	31.3	168	1	16499	100

يتضح لنا مما سبق أن المصرف الصناعي في سورية لم يمارس المهام المناطة به بتقديم الخدمات المالية للقطاع الصناعي على الشكل المطلوب لا من حيث كتلة المبالغ الممنوحة ولا من حيث آجال السلف الممنوحة بل عمل المصرف بطريق أشبه بطريقة عمل المصرف التجاري وذهبت معظم تسليفاته(ما يقارب 55%) بالمتوسط إلى الآجال القصيرة و43%إلى الآجال المتوسطة بينما لم تحظ تسليفاته للآجال الطويلة إلا على 2%من مجمل تسليفات المصرف.

النتائج:

يعاني القطاع الصناعي في سورية من صعوبات عديدة نذكر منها :

- صعوبات إدارية تتمثل يعدم وضوح استراتيجية محددة ومعلنة للتنمية الاقتصادية العامة والصناعية الخاصة تعطي المستثمر الصناعي الرؤية الواضحة لكيفية سير هذه العملية. بالإضافة إلى الإجراءات البيروقراطية المعقدة وسيطرت فكر العائلة على الملكية وعدم فصل الملكية عن الإدارة .
- صعوبات تتمثل في كثافة العمالة بالنسبة لرأس المال والتي يعاني منها القطاع العام بشكلٍ عام والصناعي بشكلٍ خاص وتؤثر هذه المشكلة بشكل واضح على عائدية وكفاءة هذا القطاع حيث تشكل عامل سلبي يؤثر على ناتج هذا القطاع وهذا ما أوضحته الدراسة القياسية السابقة .
- صعوبات تمويلية ، فهو لا يحصل إلا على نسبة ضئيلة جداً من مجمل التسليف المصرفي وتذهب هذه النسبة بمعظمها إلى تسليفات قصيرة الأجل، في حين أن الدراسة أظهرت بوضوح الأثر الإيجابي لعامل التمويل في زيادة الناتج الصناعي وأن تأثير هذا العامل يفوق تأثير كل العوامل الأخرى مجتمعة .

نخلص من دراسة المصرف الصناعي قي سورية إلى بعض النتائج الآتية:

- يعاني من بنية تنظيمية ثقيلة جداً تربطه بشكل وثيق بسياسات الحكومة الاقتصادية الأمر يحجّم دور المصرف ويقصره بالدور التنفيذي لخطط الحكومة ويمنع إدارة المصرف من خلق مبادرات وابتكارات مالية جديدة تعمق من دوره في خدمة القطاع الصناعي .
- الاعتماد المركز للمصرف على إعادة التمويل من المصرف المركزي يحد من قدرة المصرف على تقديم الاعتمادات للقطاع الصناعي بالمبلغ والمواصفات الملائمة لحاجات العملاء.
- ضعف التمويل المقدم من قبل المصرف للقطاع الصناعي أدى إلى ضعف فعالية دوره في توجيه الاستثمارات للقطاعات الصناعية المرغوب بها .
- طغت على تسليفات المصرف المدد القصيرة الأجل الأمر الذي حد من دور المصرف في تنمية القطاع الصناعي لعد تلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع.
- غياب المنافسة بين المصارف الحكومية المتخصصة نتيجة تماثل القرارات والقوانين الحكومية التي تحكم هذه المصارف تؤثر في قدرة المصرف على استحداث أية ميزات تسويقية إضافية لزيادة عدد المتعاملين معه، بالإضافة إلى أن إدارة المصرف لم تظهر الجهد الكافي لتنويع وتميّز المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها حيث تبدو خدماته المالية أساسية وبدائية المقترحات:
- إعادة هيكلة القطاع الصناعي بشكلٍ عام مع التركيز على تكثيف رأس المال على حساب العمالة لما للأولى من أثر إيجابي على الناتج الصناعي (والموضحة في الدراسة القياسية) وإدخال الأتمتة الصناعية على مختلف مراحل العملية الصناعية. وهنا ستواجهنا مشكلة فائض العمالة التي يعاني منها القطاع الصناعي العام والتي تتفاقم مع عملية أتمتة العمل الصناعي ويمكن حل هذه المشكلة بأن تعيد الدولة تدوير العمالة بين فروع القطاع الصناعي كافة مع إعادة تأهيل العمالة والعمل على إكسابها المهارات الفنية اللازمة التي يتطلبها سوق العمل الجديد ، وهذا يعني إقامة صناعات جديدة حيث إن عملية التدوير وإعادة التأهيل ترتبط بالتوسع الاستثماري[12].
- إعادة ترتيب أهداف القطاع العام الصناعي بحيث يصبح الهدف الاقتصادي يوازي أهمية الهدف الاجتماعي بل ويزداد عنه أهمية. لأن تغليب الهدف الاجتماعي في السنوات السابقة أدى إلى إفشال الهدف الاقتصادي من جهة ووقوع القطاع العام الصناعي في مشاكل مالية وإدارية جمة أوصلته إلى ما هو عليه الآن من استحالة الاستمرار ما لم يعاد ترتيب أولويات العمل.
- منح القطاع الصناعي أولوية تمويلية لما لهذا القطاع من أهمية نسبية في الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال إعادة تعريف كاملة لسياسة الإقراض الحكومية وإعادة ترتيب أولوياتها وإعطاء المصرف الصناعي نوعاً من الاستقلالية الإدارية والتي تتيح له مرونة في العمل.
- إعادة هيكلة عمل المصرف الصناعي باتجاه تحويله إلى مصرف تنمية من خلال إعطائه تسهيلات تمويلية طويلة الأجل ليقوم هو بدوره بإعادة طرحها في السوق الصناعية لتلبية رغبات وحاجات الصناعيين مع التركيز على أن يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات الصناعية الاستراتيجية والتي تحتاج إلى نوعيات محددة من الخدمات المالية.
- تحرير بنية سعر الفائدة الإجمالية تدريجياً لكي يسمح للمصرف الصناعي أن يعمل ضمن إطار أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية ، حيث إن هذا الإجراء سيحسن عملية تخصيص رأس المال وتعبئة الودائع ضمن القنوات المصرفية وسيخفض بالنتيجة من اللجوء إلى إعادة التمويل من المصرف المركزي وبالتالي الحد من تأثيراته التضخمية المحتملة.

ملحق رقم (١)

جدول الأرقام المستخدمة في الدراسة القياسية

(الأرقام بملايين الليرات السورية و العمال بالعامل)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الصناعي	صافي التكوين الرأسمالي الثابت	الرقم القياسي للأسعار	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج	الناتج المحلي الإجمالي الثابت	الناتج الصناعي الثابت	عمال القطاع الصناعي	صافي التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الثابتة	رأس المال المقدر في الاقتصاد	رأس المال المقدر في الصناعة
1980	51270	8373	12673	100	16.33	512.7	83.73	116288	126.73	2413.792	394.172
1981	65777	13030	13293	116	19.81	567.04	112.33	127245	114.59	2528.382	500.872
1982	68788	11609	14155	125	16.88	550.3	92.87	138500	113.24	2641.622	445.906
1983	73291	12013	15622	136	16.39	538.9	88.33	153542	114.87	2756.492	451.789
1984	75432	12035	15531	148	15.95	509.68	81.32	164346	104.94	2861.432	456.398
1985	83225	12812	17285	163	15.39	510.58	78.6	172063	106.04	2967.472	456.694
1986	99933	15554	19378	234	15.56	427.06	66.47	178912	82.81	3050.282	474.624
1987	127847	18094	19011	336	14.15	380.5	53.85	183378	56.58	3106.286	439.539
1988	184724	28922	19693	491	15.66	376.22	58.9	191103	40.11	3146.972	492.816
1989	208892	41381	25965	563	19.81	371.03	73.5	202837	46.12	3193.092	632.552
1990	268328	54674	34571	684	20.38	392.29	79.93	208694	50.54	3243.632	661.052
1991	311564	56856	45034	786.6	18.25	396.09	72.28	219598	57.25	3300.882	602.411
1992	371630	52705	73162	841.32	14.18	441.72	62.65	229789	86.96	3387.842	480.396
1993	413755	56841	92974	861.84	13.74	480.08	65.95	235189	107.88	3495.722	480.312
1994	496504	66075	133414	991.8	13.31	500.61	66.62	244142	134.52	3630.242	483.185
1995	570975	78864	135160	1060.2	13.81	538.55	74.39	248856	127.49	3757.732	518.943
1996	690857	149032	136819	1094.4	21.57	631.27	136.18	257081	125.02	3882.752	837.51
1997	745569	184938	125313	1121.76	24.8	664.64	164.86	267002	111.71	3994.462	990.627
1998	790444	179687	130778	1114.92	22.73	708.97	161.17	274782	117.3	4111.762	934.604
1999	819092	217922	119424	1094.4	26.61	748.44	199.12	281459	109.12	4220.882	1123.177
2000	903944	272629	117541	1026	30.16	881.04	265.72	289520	114.56	4335.442	1307.569
2001	954137	264569	159642	984.96	27.73	968.71	268.61	295083	162.08	4497.522	1247.163
2002	1014541	265108	165761	1036.26	26.13	979.04	255.83	307073	159.96	4657.482	1217
2003	1067265	259742	206045	1087.56	24.34	981.34	238.83	309025	189.46	4846.942	1179.746
2004	1203509	293512	206026	1097.82	24.39	1096.27	267.36	317189	187.67	5034.612	1227.942

ملحق رقم 2 جدول الأرقام المستخدمة في التحليل الشامل (المقارن) للمصرف الصناعي السوري /1995-2004 / (الأرقام بملايين الليرات السورية)

البيان / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
1- حساب الموجودات : أ- الموجودات النقدية	871	1460	1624	1754	1323	688	2638	2071	1055	3463
ب- التوظيفات النقدية	3076	2722	2528	2265	2444	3672	4891	6311	16370	21642
ج- الاستثمارات النقدية والمساهمات	297	353	368	414	480	514	549	766	766	1534
د- الأموال الثابتة	48	61	70	65	67	84	89	130	113	112
2- حساب المطاليب : أ- الودائع والحسابات الجارية الدائنة	3383	3623	4172	4785	4963	5225	7324	9103	14275	22567
ب- القروض والسلف من المركزي	390	260	113	84	11	29	32	151	147	239
ج- المؤن والحسابات الدائنة الأخرى	1744	2546	2552	2158	2069	283	2975	2900	5415	5629
د- الأموال الخاصة	288	302	306	315	329	351	381	423	529	1346
صافي الأرباح	58	33	11	20	21	32	46	64	129	386

ملحق رقم 3 **تطور توظيفات المصرف حسب نوع التوظيف /1995-2004/** **(الأرقام بملايين الليرات السورية)**

البيان / السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حسم السندات والشيكات والسحوبات	144	232.4	230	283	438	892	1686	2147	3281	3692
القروض قصيرة الأجل	984	1107.7	1189	1189	1247	1865	1401	2241	7310	
القروض متوسطة الأجل	1911	1312.1	1045	772	720	873	1413	1671	3064	
القروض طويلة الأجل	36	30.7	23	16	20	6	341	7	7	
الحسابات الجارية المدينة	1	39.5	_____	5	19	36	51	86	2131	
ديون مستحقة غير مسددة قيد التسوية وقيد الملاحقة القانونية	3882	1102.9	1331	1418	1464	1473	1474	1630	1607	2447
المجموع	806	3825.3	3858	3683	3908	5145	6366	7782	17400	
الاكتتاب بإسناد الدين العام	244	300	300	300	353	353	506	642	942	

تطور توظيفات المصرف الصناعي

ملحق رقم 4 حسب القطاعات للأعوام /1995-2004/ (بملايين الليرات السورية)

العام	قطاع عام	قطاع مشترك	قطاع تعاوني	قطاع خاص وحرفي	المجموع
1995	111	---	---	3772	3883
1996	309	---	---	3516	3825
1997	349	---	---	3450	3858
1998	190	49	---	3444	3683
1999	148	49	155	3556	3908
2000	163	57	---	4925	5145
2001	151	50	---	6165	6366
2002	50	---	---	7732	7782
2003	154	50	---	17773	17977
2004	154	50	---	22434	2638

ملحق رقم 5 تطور الأرباح خلال الأعوام /1995-2003/ (الأرقام بملايين الليرات السورية)

الأعوام	مجمل الربح	%	صافي الربح	%
1995	73	----	58	----
1996	47	35.6-	33	43-
1997	16	66-	11	66.7-
1998	29	81+	20	81.8+
1999	35	20.7+	20.8	4+
2000	54	54.3+	32	53.8+
2001	76	40.7+	46	43.6+
2002	107	40.7+	64.4	40+
2003	235	119.6+	129.5	101+
2004	702.5	199+	386.3	198+

المراجع:

1) المكتب المركزي للإحصاء، *المجموعة الإحصائية السورية*، دمشق، سوريا، 2005 .ص510–585 وقام الباحث ببعض الحسابات على الجداول المأخوذة

2) المكتب المركزي للإحصاء، *إحصائيات التعداد السكاني*، دمشق، 2004.

3) *التقرير الاقتصادي المقدم إلى المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي* ، دمشق ، سوريا ، حزيران ،2005، ص25.

4) محمد يحيى الرفيق ، *الواقع الاقتصادي لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الجمهورية اليمنية وعوامل تطويرها* ، جامعة اليرموك ، حزيران 1998، ص112.

5) KHalil Hammad, "*An Aggregate Production Function for Jordan* " METU Studies in Development.1988.p288.

6) الجمهورية العربية السورية ، وزارة المالية ، المصرف الصناعي السوري ، *التقارير السنوية* (2004/1995) ، ص80، وقام الباحث ببعض الحسابات على الجداول المأخوذة.

7) قانون إحداث المصرف الصناعي رقم /177 لعام 1958 / والمعدل بالقانون رقم /31لعام 1959/،ص2–10.

8) خالد الزامل ، *دراسة تحليلية لتطور أداء المصرف الصناعي السوري*، مجلة جامعة دمشق ، 2005، ص 612.

9) خليل الشماع، *تحليل وتقييم أداء المصرف*، القاهرة، 1997، ص87.

10) محمد سعيد سلطان وآخرون،*إدارة البنوك*،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة /1989/،ص80.

11) الجمهورية العربية السورية ، وزارة المالية ، المصرف الصناعي السوري ، *التعليمات التطبيقية رقم (6) لعام /1995/ بشأن التسهيلات المصرفية* .

12) عصام الزعيم ،*إصلاح القطاع العام الصناعي* ، الجمعية السورية للعلوم الاقتصادية ، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 2003،ص12.

الملاحق: **جدول الأرقام المستخدمة في الدراسة القياسية.doc**